الأنباء
الاثنين 27 يوليو 2015

11٪ نمو قاعدة العملاء إلى 24 مليون عميل

«Ooredoo»: 14,8 مليون دينار أرباح النصف الأول

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة «Ooredoo» عن تحقيق صافي الأرباح العائدة للشركة للنصف الأول من سنة 2015 ما يقدر بمبلغ 14,8 مليون دينار (49,1 مليون دولار)مقارنة بما وصل إليه صافي الأرباح العائدة للشركة للفترة عينها من عام 2014 إذ بلغ 37,9 مليون دينار (134,4 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان النتائج المالية انه إذا ما استثنينا الأثر السلبي لخسائر العملات الأجنبية، كان صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة 23,8 مليون دينار (78,9 مليون دولار) مقارنة بالنصف الأول من سنة 2014 إذ بلغ صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة 39,4 مليون دينار (139,7 مليون دولار). بالإضافة إلى ذلك، تضمن النصف الأول لعام 2014 مكاسب لمرة واحد من العمليات المتوقفة ما قيمته 3,6 ملايين دينار. وبلغت الأرباح المجمعة للسهم الواحد 29,6 فلسا (9,8 سنتات) مقارنة بما وصلت إليه في نفس الفترة من السنة الماضية إذ بلغت 75,7 فلسا للسهم الواحد (26,9 سنتا).

وقال البيان إن قاعدة العملاء الموحدة ارتفعت إلى 24,0 مليون في نهاية النصف الأول من سنة 2015، مقارنة بقاعدة العملاء الموحدة التي بلغت 21,6 مليون في الفترة عينها من العام 2014، ما يعادل نسبة نمو وصلت إلى 11,3٪. وبلغت الإيرادات للنصف الأول من سنة 2015 مبلغ 359,1 مليون دينار (1,187,7 مليون دولار)، مقارنة بما وصلت إليه الإيرادات في الفترة عينها من سنة 2014 إذ وصلت إلى 379,4 مليون دينار (1,346,8 مليون دولار) أي ما يمثل انخفاضا بلغت نسبته 5,4٪. ومع ذلك، فقد حققت كل من Ooredoo الكويت وOoredoo الجزائر وOoredoo المالديف نموا بالإيرادات بالعملة المحلية.كما بلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للنصف الأول من سنة 2015 ما مجموعه 120,9 مليون دينار (400,0 مليون دولار) مقارنة بالدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للفترة عينها من سنة 2014 والذي بلغ 138,0 مليون دينار (490,0 مليون دولار).

سعود بن ناصر آل ثاني

	تحليل ربع سنوي			تحليل نصف سنوي		
	الربع الثاني 2015	الربع الثاني 2014	نسبة التغير %	النصف الأول 2015	النصف الأول 2014	نسبة التغير %
الإيرادات المجمعة (مليون دينار كويتي)	184.8	196.7	-6.1%	359.1	379.4	-5.4%
الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (مليون دينار كويتي)	63.5	71.3	-10.9%	120.9	138.0	-12.4%
هامش الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (%)	34%	36%	-	34%	36%	-
صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (مليون دينار كويتي)	12.6	18.0	-30.1%	14.8	37.9	-60.8%
قاعدة العملاء الموحدة (مليون)	24.0	21.6	11.3%	24.0	21.6	11.3%

29,6 فلساً ربحية السهم المجمعة.. و359 مليون دينار إيرادات

وتأثر صافي الأرباح المجمعة للفترة بالتقلبات المعاكسة في العملات الأجنبية في تونس (11٪ـ على أساس سنوي) والجزائر (13٪ـ على أساس سنوي) وخسائر تحويل العملات الأجنبية بقيمة 13,3 مليون دينار (44,1 مليون دولار) بشكل رئيسي من الجزائر، وبلغ صافي الأرباح المجمعة لنصف السنة ما مجموعه 16,9 مليون دينار (55,8 مليون دولار) مقارنة بما بلغت إليه صافي الأرباح المجمعة في الفترة عينها من سنة 2014 ما قيمته 48,4 مليون دينار (171,8 مليون دولار). من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني: «واصلت Ooredoo الكويت تحقيق معدلات قوية من زيادة أعداد العملاء خلال النصف الأول من سنة 2015، فقد سجلت قاعدة عملائنا نموا بلغ 2,4 مليون عميل أو ما يعادل زيادة قدرها 11٪ ليصل إلى 24 مليون عميل خلال النصف الأول من سنة 2015، وكانت أسواق الكويت والجزائر والمالديف قد ساهمت بالجزء الأكبر من هذا النمو، حيث سجلت إيراداتنا نموا جيدا في هذه الأسواق بالعملة المحلية. وكذلك حافظنا على قيادتنا للسوق في تونس وواصلنا تطبيق استراتيجية النمو في فلسطين، وتأثر صافي أرباح الشركة بشكل رئيسي بحركة أسعار العملة في كل من الجزائر وتونس. يبرز نمو أعداد العملاء والإيرادات تطور وتطبيق استراتيجيتنا الرامية للاستثمار في تجربة العملاء وقدرتنا على توفير هذه التجربة بالتوازي مع توفير سرعات عالمية عالية للشبكة من خلال استخدام تقنية تقوم على الابتكار. وبفضل قدرتنا على توفير أسرع وأحدث شبكات الجيل الرابع LTE-Advanced» في الكويت، نواصل تمكين عملائنا من الدخول إلى الشبكة واختبار خدمات البيانات ذات الجودة المتميزة والسرعة العالية.وقال:«سوف نواصل تنفيذ استراتيجيتنا التي تركز على البيانات بهدف اغتنام الفرص التي يتيحها لنا عالمنا الرقمي الذي بات يأخذ طابعا رقميا وبشكل متزايد».

Ooredoo – تونس

وصلت قاعدة عملاء Ooredoo تونس في نهاية النصف الأول من سنة 2015 إلى 7,3 ملايين عميل، بتراجع بنسبة 1,0٪. خلال النصف الأول من عام 2015، انخفضت قيمة الدينار التونسي بنسبة 11٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2014 والتي أثرت بشكل كبير على النتائج بالدينار الكويتي. وبلغت إيرادات النصف الأول من العام 2015 ما قيمته 75,5 مليون دينار (249,9 مليون دولار) مقارنة مع إيرادات الفترة ذاتها من العام 2014 التي بلغت 92,7 مليون دينار (329,1 مليون دولار). وبلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 33,9 مليون دينار (112,0 مليون دولار) مقارنة مع 43,5 مليون دينار (154,6 مليون دولار) للفترة ذاتها من العام الماضي مما يمثل انخفاضا بنسبة 22,3٪. وقد انخفض صافي الربح إلى 8,6 ملايين دينار (28,5 مليون دولار) أي ما يمثل انخفاضا بنسبة 39,2٪ مقارنة بـ 14,2 مليون دينار (50,4 مليون دولار) للفترة ذاتها من عام 2014. وبلغ صافي الربح العائد لـ «Ooredoo» عن النصف الأول من سنة 2015 ما يقدر بـ6,5 ملايين دينار (21,4 دولار) مقارنة بـ 10,6 ملايين دينار (37,8 مليون دولار) للفترة عينها من العام 2014.

Ooredoo – الجزائر

بلغت قاعدة عملاء Ooredoo بالجزائر 13,2 مليون عميل في نهاية النصف الأول من العام 2015 بزيادة بلغت 21,2٪. خلال النصف الأول من عام 2015، انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 13٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2014 والتي أثرت بشكل كبير على النتائج بالدينار الكويتي. وتراجعت الإيرادات في النصف الأول من عام 2015 إلى 168,8 مليون دينار (558,3 مليون دولار) أي بنسبة 7,6٪ مقارنة بإيرادات بلغت 182,6 مليون دينار (648,1 مليون دولار) للفترة ذاتها من العام 2014. وبلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء في النصف الأول من عام 2015 ما مجموعه 60,5 مليون دينار (200,1 مليون دولار)، بتراجع بنسبة 17,4٪ عن 73,2 مليون دينار (260,0 مليون دولار) للفترة عينها من العام 2014. وبلغ مجموع صافي الربح للنصف الأول من عام 2015 ما مجموعه 3,5 ملايين دينار (11,5 مليون دولار) مقارنة بربح صافي إجمالي بلغ 29,5 مليون دينار (104,7 ملايين دولار) للفترة عينها من عام 2014. وبلغ مجموع صافي الربح العائد لـ «Ooredoo» للنصف الأول من سنة 2015 ما مجموعه 2,5 مليون دينار (8,1 ملايين دولار) مقارنة بربح صاف بلغ 20,9 مليون دينار (74,4 مليون دولار) للفترة عينها من عام 2014. باستثناء الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري، كانت صافي الأرباح العائدة لـ«Ooredoo» لتبلغ 10,4 ملايين دينار (34,4 مليون دولار).

الوطنية ـ فلسطين

بلغت قاعدة العملاء لشركة الوطنية فلسطين 0,7 مليون بانخفاض قدره 2,6٪ عن الفترة عينها من سنة 2014. وبلغت الإيرادات للنصف الأول من سنة 2015 ما مجموعه 12,1 مليون دينار (39,9 مليون دولار)، أي بانخفاض بنسبة 0,1٪ مقارنة بالإيرادات التي بلغت 12,1 مليون دينار (42,8 مليون دولار) للفترة عينها من عام 2014. وبلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 1,7 مليون دينار (5,6 ملايين دولار) بانخفاض بنسبة 4,4٪ مقارنة بالدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للفترة عينها من عام 2014 والذي بلغ 1,8 مليون دينار (6,3 ملايين دولار). وبلغ صافي الخسارة للنصف الأول من عام 2015 ما مجموعة 2,4 مليون دينار (7,8 ملايين دولار) مقارنة بخسارة بلغت 2,3 مليون دينار (8,2 ملايين دولار) للفترة عينها من عام 2014. وبلغ صافي الخسارة العائدة لـ«Ooredoo» عن النصف الأول من سنة 2015 ما مجموعه 1,1 مليون دينار (3,8 ملايين دولار) مقارنة بخسارة صافية عائدة لـ «Ooredoo» بلغت 1,1 مليون دينار (4,0 ملايين دولار) للفترة عينها من عام 2014.

Ooredoo – المالديف

في نهاية النصف الأول من عام 2015 بلغت قاعدة العملاء الإجمالية لـ Ooredoo المالديف 0,3 مليون بزيادة بنسبة 21,7٪ عن الفترة عينها من عام 2014. وبلغت الإيرادات للنصف الأول من عام 2015 ما مقداره 11,4 مليون دينار (37,7 مليون دولار) بزيادة بنسبة 52,0٪ مقارنة بـ 7,5 ملايين دينار (26,7 مليون دولار) للفترة عينها من عام 2014. وبلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 5,4 ملايين دينار (17,7 مليون دولار) في النصف الأول من عام 2015 بارتفاع بنسبة 124,2٪ مقارنة بالدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء الذي بلغ 2,4 مليون دينار (8,5 ملايين دولار) في الفترة عينها من عام 2014. وأما صافي الربح العائد لـ«Ooredoo» خلال النصف الأول من عام 2015، فقد بلغ 2,6 مليون دينار (8,7 ملايين دولار) مقارنة بصافي الربح العائد لـ «Ooredoo» والذي بلغ 0,1 مليون دينار (0,5 مليون دولار) للفترة عينها من العام 2014.

4,5 ملايين دينار صافي أرباح «Ooredoo ـ الكويت»

بلغت قاعدة عملاء Ooredoo الكويت 2,5 مليون عميل في نهاية النصف الأول من سنة 2015 أي زيادة بنسبة 7,8٪ بالمقارنة مع الفترة عينها من العام 2014. وقد بلغت إيرادات النصف الأول من سنة 2015 ما مجموعه 91,3 مليون دينار (301,9 مليون دولار) بارتفاع بنسبة 8,0٪ بالمقارنة مع النصف الأول من سنة 2014 إذ بلغت الإيرادات 84,5 مليون دينار (300,1 مليون دولار).

أما الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء فقد بلغ 20,5 مليون دينار (67,9 مليون دولار) في مقابل الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للفترة ذاتها من سنة 2014 الذي بلغ 18,2 مليون دينار (64,5 مليون دولار) أي بارتفاع بنسبة 13٪. وقد بلغت قيمة صافي الأرباح 4,5 ملايين دينار (14,9 مليون دولار) بالمقارنة مع صافي الأرباح للفترة ذاتها من سنة 2014 والذي بلغ 4,6 ملايين دينار (16,4 مليون دولار).

الإعلان عن رفعها يجنب الأسواق المخاطر المفاجئة

«الوطني»: احتمالية رفع الفائدة الأميركية.. تنعش الدولار وتهوي بالذهب

قال تقرير بنك الكويت «الوطني» ان أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح أدلوا سابقا بتصاريح تتعلق برفع أسعار الفائدة في عام 2015، وذلك من أجل عدم التسبب في هلع في الأسواق والمخاطرة في تعرض الأسواق العالمية إلى مفاجأة تامة. وذكر الخطاب الأخير لرئيسة المجلس جانيت يلن أن سوق العمل قد تحرك بشكل واضح باتجاه وضع أكثر طبيعية، وهو سبب يرجح أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة في المدى القريب لاحقا هذه السنة. وبدت رئيسة المجلس متحمسة لبدء عملية التضييق، ولكن بحذر، قائلة: إن التحرك أسرع مما يجب قد يهدد الانتعاش، فيما الانتظار طويلا قد يهدد بانتعاش كبير ويرفع معدل التضخم بسرعة.

وأشار التقرير إلى أن مجلس الاحتياط الفيدرالي أبقى أسعار الفائدة عند الصفر لما يقارب 7 سنوات، فإن اهتمامه الرئيس هذا العام هو الحفاظ على مسار الاقتصاد، وفي الوقت نفسه منع أسعار الفائدة من الارتفاع بشكل كبير وتفادي ارتفاع قيمة الدولار بشكل يؤذي الشركات الأميركية. وفيما يبقى باقي العالم في أجواء نقدية تسهيلية، فإن المعضلة التي يواجهها المجلس هي كيف سيحاول أن يحقق نموا بطيئا ومعدلا للتضخم مع ارتفاع تدريجي للدولار.

وقال التقرير انه بعد أن تجنب العالم كابوس خروج اليونان من منطقة اليورو، تحولت أنظار العالم نحو العملية السياسية في أثينا مع مفاوضات البرنامج الثالث لآلية الاستقرار الأوروبي. وباختصار، يجب التعهد بالتزامات إصلاح مالية وهيكلية إضافية من أجل التوصل لبرنامج ناجح لآلية الاستقرار الأوروبي. وبما أن الوضع يتسم بالكثير من عدم اليقين بشأن السياسة المحلية، فإن المخاطر التي تواجه التنفيذ تبقى مرتفعة حتى القيام بتغييرات سياسية أكبر وتحقيق تحسن اقتصادي في اليونان.

ومن ناحية الصرف الأجنبي، ارتفع الدولار قليلا بعد ارتفاع مبيعات التجزئة وأرقام التوظيف. ومع انصراف الأسواق عن الوضع اليوناني، بدأ اليورو الأسبوع عند مستوى 1,0829، ليرتفع بعدها إلى 1,1018 بعد تصديق البرلمان اليوناني على المجموعة الأولى للإجراءات التي ستسبق بدء المفاوضات على برنامج الإنقاذ الجديد. وأنهى اليورو الأسبوع عند 1,0984. ومع ذهاب العديد من المستثمرين في إجازات وصدور قليل من البيانات الاقتصادية، نتوقع أن يستمر التداول باليورو ضمن النطاق المعتاد حتى شهر أغسطس.

تكتفات رفع الفائدة الأميريكية تهوي بأسعار الذهب لأدنى مستوى في 5 سنوات

يلن: الاستعجال في رفع الفائدة يهدد الانتعاش

النمو البطيء للاقتصاد والتضخم تحديات تواجه «الفيدرالي»

سوق الإسكان يرتفع

في أسبوع هادئ جدا من حيث البيانات الاقتصادية، بقي حجم طلبات قروض الإسكان على حاله تقريبا، إذ ارتفع في الأسبوع المنتهي في 17 يوليو بنسبة0,1٪ عن الأسبوع السابق. ولكن حجم الطلبات يبقى أفضل من سنة مضت بنسبة تربو على8٪ فقط. وتبقى طلبات الشراء أعلى بنسبة 18٪ مما كانت عليه قبل سنة.

وبشكل موازٍ، ارتفعت مبيعات المساكن القائمة بأعلى وتيرة لها منذ فبراير 2007، إذ ارتفعت بنسبة3,2٪ بمعدل شهري لتصل إلى معدل سنوي يبلغ 5,49 ملايين مقابل توقعات الاقتصاديين بارتفاع قدره 5,40 ملايين. وإضافة لذلك، ارتفع عدد مشاريع البدء ببناء المساكن بنسبة معدلة سنويا بلغت9,8٪ لتصل إلى 1,174 مليون، وهي أيضا الأعلى منذ منتصف عام 2007.

ومع خلق ما يقارب الثلاثة ملايين وظيفة في السنة الماضية، ومعدل بطالة بنسبة5,3٪، فإن انخفاض أسعار الطاقة الذي شهدناه هذه السنة عزز القدرة الشرائية للمستهلكين الأميركيين بمساعدة أسعار الفائدة على القروض السكنية التي بقيت قرب أدنى مستوى لها على الإطلاق.

الكويت الثالثة عربياً بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 36,5 مليار دولار

كشف تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 8٪ إلى 44 مليار دولار عام 2014، مقارنة بالعام 2013 ولتمثل ما نسبته 3,6٪ من الإجمالي العالمي البالغ 1,23 تريليون دولار، و6,4٪ من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار.

وأوضحت المؤسسة في التقرير السنوي الـ 30 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، أن التركز الجغرافي للتدفقات الواردة تواصل خلال العام، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41٪ من الإجمالي، حيث تصدرت الإمارات بقيمة 10 مليارات دولار وبحصة 23٪، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18,3٪، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4,783 مليارات دولار وبنسبة 10,9٪، ثم حل العراق رابعا بقيمة 4,782 مليارات دولار وبحصة 10,9٪، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3,58 مليارات وبنسبة 8,2٪.

الاستثمارات الصادرة

وقال التقرير انه في المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 10٪ إلى 33,4 مليار دولار عام 2014 مقارنة بعام 2013 لتمثل ما نسبته 2,5٪ من الإجمالي العالمي البالغ 1354 مليار دولار، و7,1٪ من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار.

ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98٪ لعام 2014، حيث تصدرت الكويت القائمة بقيمة 13 مليار دولار وبحصة بلغت 39,2٪ تلتها قطر بقيمة 6,7 مليارات وبحصة 20,2٪ ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5,4 مليارات وبحصة 16,1٪ ثم الإمارات في المركز الرابع بقيمة 3 مليارات وبحصة 9,2٪ ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 1,9 مليار وبحصة 5,7٪ ثم سلطنة عمان في المرتبة السادسة بقيمة 1,2 مليار دولار وبحصة 3,5٪، ثم ليبيا في المرتبة السابعة بقيمة 940 مليون دولار وبحصة 2,8٪.

أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 251 مليار دولار بنهاية عام 2014. ومثلت أقل من 1٪ من الإجمالي العالمي البالغ 26 تريليون دولار. حيث تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية بقيمة 66,3 مليار دولار وبحصة بلغت 26,4٪ تلتها السعودية بقيمة 44,7 مليار دولار وبحصة 17,8٪ ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 36,5 مليار دولار وبحصة 14,6٪ ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 35,2 مليارا وبحصة 14٪ ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 20,4 مليارا وبحصة 8,1٪ ثم لبنان في المرتبة السادسة بقيمة 12,6 مليار دولار وبحصة 5٪.

عموميتها انتخبت مجلس إدارة جديدا

الساير: 3,6 ملايين دينار نمواً بأصول «جبلة»

حمد مساعد الساير متوسطا عمومية الشركة

الأصول إلى 3,6 ملايين دينار بعد متحصلات زيادة رأس المال

كشف نائب رئيس مجلس إدارة شركة جبلة القابضة حمد مساعد الساير عن هيكلة إدارة المجموعة بما يتناسب مع التطورات المستقبلية، وذلك بالتعديل والتغيير في إدارات الشركات التابعة والزميلة، حيث حظيت شركة الداو للمشاريع البيئية بالنصيب الأكبر من التعديل كونها تعتبر اكبر استثمار في محفظة استثمارات جبلة القابضة، وذلك بامتلاكها 49٪من رأسمال شركة الداو البالغ 20 مليون دينار.

وأضاف حمد الساير في كلمة ألقاها نيابة عن رئيس مجلس إدارة الشركة بدر مساعد الساير أمام الجمعية العمومية امس والتي عقدت بنسبة حضور بلغت 77٪ ان تأخر البيانات المالية لبعض الشركات الزميلة جعل «جبلة» تأخذ مخصصات في غنى عنها، ومن المتوقع انعكاس هذه المخصصات لاحقا.

وبين أن أصول الشركة زادت بما يعادل 3,63 ملايين دينار، وذلك نتيجة المتحصلات من زيادة رأس المال والتي دعت لها الشركة في الجمعية العامة العادية عن العام المالي المنتهي في 31 مارس 2013.

وأوضح أن استمرار الخسارة جاء نتيجة المخصصات في الشركات التابعة والزميلة والانخفاض في المناقصات البيئية التي تعتمد عليها الشركة التابعة كذلك انخفاض أسعار الأسهم للمساهمات في الشركات المدرجة.

وكشف أنه تم سداد جزء من قروض بنك محلي أيضا في فترة لاحقة لصدور البيانات المالية، مشيرا إلى أن أغلب الآثار والانعكاسات الإيجابية بسوق الكويت للأوراق المالية من عملية زيادة رأس المال والمفاوضات في بيع بعض استثمارات الشركة والتي انعكست خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015.

هذا وتمت المصادقة على جميع البنود الواردة ضمن جدول أعمال الشركة، منها انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للـ3 السنوات المقبلة وهم كل من: الفوزان للتجارة العامة والمقاولات وحمد مساعد الساير والداو لاستثمار وفهد الزيد واستر لاب وخالد مساعد الساير.

«آسيا كابيتال»: 75,8٪ من الكويتيين يعملون في الحكومة

بينت شركة آسيا كابيتال الاستثمارية في تقريرها أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات ترتبط بتطورها الديمغرافي والهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط. كما هو الحال في الكويت والمملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تستمر التركيبة السكانية بالنمو بشكل سريع، ما يعني أن القوى العاملة تنمو أيضا وتضغط على الاقتصاد لخلق كم هائل من فرص العمل الجديدة. وعندما ننظر اليوم إلى تركيبة سكان الكويت والمملكة العربية السعودية بحسب الفئة العمرية، تتمثل في شكل هرمي، لكن هذا الشكل الهرمي سيصبح مسطحا بسبب انخفاض معدلات المواليد والوفيات، ودخول فئة الشباب الكبيرة في كلا البلدين إلى فئة كبار السن. إضافة إلى ذلك، قد يقترب نظام الاعتماد على وظائف القطاع العام إلى نهايته، إذ لن تكون الحكومات قادرة على استيعاب القوى العاملة المتنامية دون تهديد استدامة الوفرة المالية.

سيتركز النمو ضمن فئة سن العمل بمعدل أقوى مما يزيد الطلب على وظائف جديدة. ولفتت التقرير إلى أن الوضع الكويتي مشابه للسعودي، إذ إن حجم القوى العاملة المحلية الكويتية سيتضاعف لغاية عام 2030، بسبب العوامل الديمغرافية وتحسن في نسبة الكويتيين الذي يعملون. ومع ذلك، فإن اعتماد الكويت على وظائف القطاع الحكومي أكبر مما هو عليه في السعودية، إذ إن 75,8٪ من الموظفين الكويتيين يعملون لحساب الحكومة.